

## المدونة الكبرى

الديون إذا مات الذي عليه الدين فقد حل الدين وقال في الزرع والثمار لا تباع حتى يبدو صلاحها قال بن القاسم ولو فلس رجل أو مات وقد ارتهن منه رجل زرعا لم يبد صلاحه خاص الغرماء بجميع دينه في مال المفلس أو الميت واستؤنى بالزرع فإذا حل بيعه ونظر إلى قدر الدين وثمر الزرع فإن كان كفافا رد ما أخذ في المحاصة فكان بين الغرماء وكان له ثمن الزرع إذا كان كفافا وإن كان فيه فضل رد ذلك الفضل مع الذي أخذ في المحاصة إلى الغرماء وإن كان ثمن الزرع أقل من دينه رد ما أخذ في المحاصة ثم نظر إلى ما بق من دينه بعد مبلغ ثمن الزرع وإلى دين الميت أو المفلس فضرب به مع الغرماء في جميع مال المفلس أو الميت من أوله فيما صار في يديه وأيدي الغرماء فما كان له في المحاصة أخذه ورد ما بقى فصار بين الغرماء بالحصص قلت وهذا قول مالك قال نعم هو قوله فيما بلغني في رهن الحيوان وتظالم أهل الذمة في الرهون ورهن المكاتب والمأذون له قلت رأيت أن ارتهنت عبدا فادعيت أنه أبق مني قال القول قولك عند مالك قلت رأيت أن ارتهنت حيوانا فادعيت أنها قد ضلت مني قال القول قولك ودينك كما هو على الراهن قلت رأيت الرهون إذا تظالم أهل الذمة بها فيما بينهم أيحكم بينهم في قول مالك قال نعم قلت رأيت المكاتب إذا رهن أو ارتهن أيجوز في قول مالك قال نعم إذا أصاب وجه الرهن لأنه جائز الشراء والبيع قال سحنون إذا ارتهن في مال أسلفه فليس بجائز لأنه لا يجوز له أن يصنع المعروف فان ارتهن في مال أسلفه فهو جائز قلت رأيت أن وجد السيد مع المكاتب مالا قبل حلول أجل الكتابة فيه وفاء من الكتابة أو أقل من الكتابة أيكون له أن يأخذه أو لا في قول مالك قال ليس له ذلك قلت رأيت أن رهني رجل بكتابة مكاتب رهننا أيجوز ذلك في قول مالك قال لا تجوز الحمالة